

Distr.
GENERAL

CEDAW/C/SR.336
2 July 1998
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة



اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة

الدورة السابعة عشرة

محضر موجز للجلسة ٣٣٦

المعقودة بالمقر، نيويورك،

يوم الثلاثاء، ٨ تموز/يوليه ١٩٩٧، الساعة ١٠/٣٠

الرئيسة: السيدة خان

المحتويات

النظر في التقارير المقدمة من الدول الأطراف بموجب المادة ١٨ من الاتفاقية

التقرير الأولي لناميبيا

../..

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي تقديم التصويبات بإحدى لغات العمل. وتضمنها في مذكرة وكذلك إدراجها في نسخة من المحضر. وإرسالها في غضون أسبوع واحد من تاريخ هذه الوثيقة إلى رئيسة الأمانة العامة،
Chief of the Official Records Editing Section, Office of Conference and Support Services, room DC2-750, 2 United Nations Plaza

وستصدر أية تصويبات لمحاضر جلسات هذه الدورة في ملزمة تصويب واحدة، بعد انتهاء الدورة بفترة وجيزة.

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/٤٠

النظر في التقارير المقدمة من الدول الأطراف بموجب المادة ١٨ من الاتفاقية

التقرير الأولي لناميبيا (CEDAW/C/NAM/1)

١ - بدعوة من الرئيسة، جلست السيدة ندايتواه (ناميبيا) إلى مائدة اللجنة.

٢ - السيدة ندايتواه (ناميبيا): عرضت التقرير الأولي لناميبيا وقالت إن ناميبيا انضمت إلى اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة دون تحفظ قبل انقضاء عامين على حصولها على الاستقلال في آذار/ مارس ١٩٩٠. وقد كانت الفترة الانتقالية خلال السنوات السبع التي تلت الاستقلال فرصة لتشدد المرأة مطالباتها بحقوقها في بيئة اجتماعية وسياسية مواتية، بيد أن الأمر تطلب أيضا أن يكون نضالها من أجل المساواة في فترة يصعب فيها لفت الاهتمام إلى ذلك الصراع، بسبب كثرة الطلبات الداعية إلى التغيير.

٣ - والدستور النامبي يحظر صراحة التمييز على أساس نوع الجنس ويسمح بالعمل الإيجابي من أجل المرأة. وهو يلزم الحكومة أيضا بسن تشريعات تكفل تكافؤ الفرص للمرأة، لا سيما فيما يتعلق بالتساوي في الأجر على العمل المتساوي، واستحقاقات الأمومة. والدستور النامبي من الدساتير القليلة في العالم التي تستعمل لغة لا تميز بين الذكر والأنثى. وينص الدستور، إضافة إلى استقلالية القضاء، على وجود أمين للمظالم له سلطة التحقيق في مجموعة كبيرة من المشاكل. وفي كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٦، عيّن الرئيس امرأة في ذلك المنصب، وقد التزمت التزاما علنيا بتيسير وصول المرأة إلى مكتبها.

٤ - وبعد الاستقلال بقليل، أنشئت إدارة لشؤون المرأة في مكتب الرئيس لتكفل إشراك المرأة في العملية الإنمائية، وتوجيه رسم السياسات، ورصد تنفيذها. وقد أنجزت الإدارة الكثير في التعريف بالاتفاقية في ناميبيا، بنشر كتيبات تفسر أحكامها في جميع اللغات الوطنية الرئيسية. وخلال عملية إعادة تنظيم جرت مؤخرا، أصبح لرئيسة الإدارة مرتبة الوزيرة. وستفتّح ست مكاتب إقليمية خلال العام القادم، لتيسير وصول المرأة الريفية إلى الخدمات. وستتبع جميع السياسات والبرامج الحكومية في المستقبل سياسة وطنية فيما يتصل بنوع الجنس، سيتحدد شكلها النهائي في أواخر هذا العام. وقد استعملت الإدارة الهيكل الأساسي لتسع لجان قطاعية معنية بنوع الجنس كآلية للتشاور بشأن البرامج الوطنية.

المادة ١

٥ - ينص الدستور على مساواة جميع الأشخاص أمام القانون ويحظر صراحة التمييز على أساس نوع الجنس. وقد نظرت المحاكم في بعض قضايا التمييز ولم يرد ذكر التمييز على أساس نوع الجنس إلا في واحدة منها فقط.

المادة ٢

٦ - رغم أنه لم يتم القضاء نهائيا على التمييز على أساس الجنس، لا في القانون العام ولا في القانون العرفي، فإن العمل جارٍ في الميدانين. وتقوم إدارة شؤون المرأة بوضع اللمسات الأخيرة في السياسة الوطنية المتعلقة بنوع الجنس. وتعمل لجنة إصلاح القانون والتنمية لإزالة جميع أشكال التمييز في القانون. وفيما يتعلق بالأحكام الجنائية التي طُبقت على نساء، فإن المرأة لا تمثل سوى ٤ في المائة من جميع السجناء، وقد درست إدارة شؤون المرأة جميع الشكاوى في هذا الميدان.

المادة ٣

٧ - تمثل مشكلة العنف ضد كل من المرأة والطفل تحديا من أكبر التحديات التي تعوق النهوض بالمرأة. ويتزايد سنويا عدد حوادث الاغتصاب ومحاولات الاغتصاب، ورغم قلة المعلومات الإحصائية، يسود الاعتقاد بأن العنف العائلي مشكلة منتشرة.

٨ - ولعلاج هذه المشكلة، أنشأت الحكومة، في مبادرة فريدة من نوعها في أفريقيا، شبكة من المراكز المعنية بإساءة معاملة المرأة والأطفال تستجيب لاحتياجات ضحايا العنف وإساءة المعاملة استجابة حساسة متكاملة. وتقدم الشرطة أيضا تدريباً مكثفاً للمحققين. ونُظمت مؤخراً حملة إعلامية متعددة الوسائط وسلسلة من حلقات العمل الوطنية لتعميق الوعي بمسألة العنف، وساعدت في جمع المعلومات بشأن النهج التشريعية التي يمكن اتخاذها للتصدي للعنف العائلي. وفيما يتعلق بالعنف ضد الأطفال، سيوقع في آخر هذا العام قانون جديد يتعلق برعاية الأطفال وحمايتهم، ومن المقترح إنشاء منصب لأمين المظالم يعنى بشؤون الأطفال.

المادة ٤

٩ - يسمح الدستور بالقيام بعمل إيجابي من أجل المرأة، وهو عمل ينفذ أساساً عن طريق أحكام تكفل وجود المرأة في هيئات صنع القرار الهامة وعن طريق السماح بالقيام بعمل إيجابي في مجالات محددة. وتنفذ السياسات المتصلة بالعمل الإيجابي في ميدان العمل عن طريق تشريعات تزيل العراقيل المهنية القائمة أمام المرأة، واتخاذ خطوات إيجابية لتشجيع وصول المجموعات المستهدفة إلى العمالة، وعن طريق اتخاذ تدابير معقولة لتأمين الوظائف. وفي حين أنه لا يعمل بنظام للحصص، فإن الأهداف العددية والجداول الزمنية تستعمل لقياس التقدم المحرز.

١٠ - وفي المجال السياسي، طلب قانون السلطات المحلية من جميع الأحزاب السياسية أن تضع على قوائمها الانتخابية المقدمة لانتخاب المجالس المحلية في عام ١٩٩٢ عدداً محدداً من النساء، وقد مُدِّد مفعول القانون مؤخراً ليشمل الانتخابات في المستقبل، مما سيُسهم كثيراً في النهوض بالمرأة سياسياً على

الصعيد المحلي. وقررت المنظمة الشعبية لأفريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) في مؤتمرها المعقود في أيار/ مايو ١٩٩٧، أن تقدم في الانتخابات المحلية القادمة قائمة من عدد متساو من المرشحين والمرشحات.

المادة ٥

١١ - لا يزال الرجل يسيطر عموماً في الأسرة، وسيطرة الذكور تعززها المعتقدات الدينية والممارسات الثقافية وبعض أشكال عدم المساواة القانونية التي لا تزال قائمة. بيد أن هناك حاجة ملحة للزيادة من تثقيف الجمهور بشأن حمل المراهقات غير المرغوب فيه والأمراض المنقولة جنسياً، بما في ذلك حق المرأة في "رفض" الجنس. وأحسن طريقة للقضاء على الصورة النمطية القوية للمرأة كأُم فقط، هي الزيادة من وجود المرأة في الحياة العامة كنموذج بديل. ونظمت الحكومة، في إطار جهودها الرامية إلى مكافحة الصور النمطية القائمة على نوع الجنس، سلسلة من حلقات العمل الإقليمية الموجهة إلى نظراء المدارس وغيرهم من المشتركين في وضع المناهج الدراسية. وبذلت هيئة الإذاعة الناميبية جهوداً لتكون المرأة ممثلة في البرامج العادية ولإبراز المسائل المتصلة بنوع الجنس، بيد أن الصور النمطية لا تزال بارزة، لا سيما في الإعلانات.

١٢ - وقد انتقد البعض استضافة ناميبيا لانتخاب "ملكة جمال العالم" في عام ١٩٩٥ على أساس أن ذلك يعزز الصور النمطية للمرأة. بيد أن المناقشة بشأن هذا الموضوع قد تكون أسهمت بالفعل في إجراء تحليل عام أعمق بشأن دور كل من الجنسين، إضافة إلى التعريف بالآراء البديلة فيما يتصل بالمرأة عن طريق أحداث نظمت بتلك المناسبة، مثل العروض الفنية النسائية والبرامج التلفزيونية عن المرأة والتنمية.

المادة ٦

١٣ - والبغاء غير مشروع في ناميبيا بيد أن عدد الاعتقالات قليل في الجرائم المتصلة بالبغاء. ومن المتوقع إجراء مشاورات في المستقبل القريب بشأن إصلاح القانون الذي يحكم هذا الميدان، وستتوقف مؤقتاً الملاحقة القضائية في جميع القضايا المتصلة بالبغاء إلى أن تُسن التشريعات الجديدة. وتوجد قيود صارمة جداً في مجال التبني بين الأقطار لحماية مصالح الأطفال وللحيلولة دون أن تصبح عمليات التبني ذرائع للاتجار بالفتيات.

المادة ٧

١٤ - منذ إعداد تقرير ناميبيا، ارتفع عدد النساء في مستوى الوزيرة ونائبة الوزير إلى ٧ (من بين ٣٨) وعدد النائبات في الجمعية الوطنية إلى ١٥ (من بين ٧٨). وسيتعزز دور المرأة في البرلمان عن طريق المجموعة النسائية البرلمانية التي أنشئت في أيار/ مايو ١٩٩٦ لتيسير المشاورات بشأن المسائل التي تهم المرأة بشكل خاص. إضافة إلى أن العمل الإيجابي سيجتذب المزيد من النساء للاشتراك في الأنشطة السياسية.

١٥ - ورغم أن الحالة تحسنت منذ استقلال ناميبيا، فإن تمثيل المرأة لا يزال ناقصا في المراكز العليا في كل من القطاعين العام والخاص. ومع ذلك ومنذ إعداد التقرير، عُينت أول قاضية ناميبية. وتحاول وزارة العدل الزيادة من نسبة القاضيات، التي بلغت ٣٠ في المائة في عام ١٩٩٤. ولا يزال الرجل يسيطر على مراكز السلطة التقليدية وعلى المحاكم العرفية بيد أن من شأن حلقات العمل التي تنظّم للتوعية بحقوق كل من الجنسين وأحكام العمل الإيجابي، أن تُصلح من اختلال التوازن هذا.

١٦ - ورغم أن المرأة أقل تمثيلا في وسائط الإعلام الإذاعية منها في وسائط الإعلام المطبوعة، فإن النوعين من وسائط الإعلام يزدان من تغطيتهما للمسائل المتعلقة بنوع الجنس، ونُظمت حلقة عمل لاستكشاف استراتيجيات تمكين المرأة العاملة في وسائط الإعلام ووضع آليات لرصد صورة المرأة في هذه الوسائط.

١٧ - ويجري سن تشريعات في مجال العمل الإيجابي لمعالجة غياب المرأة في مناصب صنع القرار في القطاع الخاص، كما يجري تنظيم برامج تدريبية لمساعدة المرأة في المؤسسات الصغيرة على الانتقال إلى مشاريع أكبر. ويسرت إدارة شؤون المرأة إنشاء الرابطة النسائية الناميبية للأعمال التجارية وقدمت تمويلا لمشاريع مختارة في مجال الأعمال التجارية. ومن المتوقع أن يكون لتدابير العمل الإيجابي أثر مباشر على تمثيل المرأة في هياكل النقابات العمالية.

١٨ - ورغم أن قلة من الناميبيات تولين مناصب قيادة في الكنيسة، فإن إنشاء الجمعية النسائية المسكونية لناميبيا سمح لنساء من ٧٤ طائفة بمناقشة استراتيجيات معالجة المشاكل الاجتماعية التي تواجهها مجتمعاتهن المحلية. والمنظمات غير الحكومية يسيطر عليها الرجل عادة، بيد أن العديد منها تشدد على مسائل نوع الجنس.

المادة ٨

١٩ - ترأس المرأة الناميبية بعثة واحدة في الخارج من بين البعثات الناميبية الـ ١٧ الموفدة إلى الخارج. بيد أن المرأة تمثل قرابة ٤٣ في المائة من جميع موظفي البعثات في الخارج، وأحد الموظفين الناميبين الثلاثة العاملين في الفئة الفنية في منظومة الأمم المتحدة امرأة. ومن المتوقع أن تزيد برامج بناء القدرات من عدد النساء المؤهلات للمناصب الدولية. وستقدم كل وزارة في المستقبل تقريرا إلى إدارة شؤون المرأة عن عدد المشاركات في الوفود الدولية والمؤتمرات الدولية.

المادة ٩

٢٠ - إن قوانين الجنسية الناميبية محايدة تماما فيما يتعلق بنوع الجنس. ولم يُبلغ عن أي تمييز ضد المرأة فيما يتعلق باكتساب الجنسية أو فقدانها. وبالمثل، لم يلاحظ وجود أي مسائل تتعلق بنوع الجنس

فيما يتصل بمعاملة اللاجئين أو منح مركز اللاجئين. وعدد النساء والرجال متساو في مخيم اللاجئين الموجود في ناميبيا، والدراسة فيه متاحة لكل من الصبيان والبنات.

المادة ١٠

٢١ - ينص الدستور الناميبي على حق جميع الأشخاص في التعليم. والبلد ينفق ١٠ في المائة من ناتجه القومي الإجمالي على التعليم؛ وفي عام ١٩٩٦ قيد بالمدارس أكثر من ٩٠ في المائة من البالغين سن الدراسة. ويمثل النمو السريع في عدد التلاميذ والمدارس والمدرسين ضغوطا على قدرة الحكومة على توفير خدمات تعليمية فعالة. بيد أن الحكومات حسنت من جمع وتحليل بيانات القيد المجزأة بحسب نوع الجنس.

٢٢ - ومنذ حصول ناميبيا على استقلالها، ازداد قيد الإناث بالنسبة لجميع الفئات العمرية، مع تحسن مماثل في إلمام الإناث بالقراءة والكتابة. ورغم عدم وجود فروق كبيرة بين الجنسين فيما يتعلق بالقيد في المدارس في البلد بأكمله، فإن قيد الإناث في بعض المناطق منخفض بشكل ملحوظ في التعليم الثانوي، لأسباب تعود في معظم الأحيان إلى حمل المراهقات. وتنظر الحكومة حاليا في وضع سياسة جديدة تقدم الدعم إلى الحوامل من بين طالبات المدارس بدلا من معاقبتهم، واتخاذ إجراءات صارمة إزاء المدرسين الذين يرتبطون بعلاقات جنسية مع الطالبات، وسيتلقى الطلاب الذكور المسؤولون عن حالات الحمل هذه إرشادا بشأن مسؤوليتهم في العناية بأطفالهم. يضاف إلى ذلك أن التثقيف بالحياة الأسرية بدأ يقدم في المدارس الابتدائية والثانوية.

٢٣ - ويجري إصلاح المناهج التعليمية الشاملة في جميع المستويات التعليمية. ورغم أنه لم تنشأ أي هيئات رصد خاصة ولم توضع أي مبادئ توجيهية خاصة بشأن الصورة التي تعكسها كتب المدارس عن كل من الجنسين، فإن الحكومة الناميبية ملتزمة بالقضاء على جميع أشكال التمييز على أساس نوع الجنس. ولا تزال الصور النمطية المتعلقة بنوع الجنس موجودة فيما يتعلق باختيار الدروس في التعليم الثانوي والعالي، ومن المتوقع أن يحل الإرشاد الموجه إلى الطلاب هذه المشكلة.

٢٤ - ويتلقى جميع المدرسين في برنامج محو الأمية الوطني، الموجه إلى المرأة، تدريبا على المسائل الحساسة بنوع الجنس. وكانت النتائج جيدة إلى درجة أن المرأة كانت تمثل في تموز/يوليه ١٩٩٤ قرابة ٨٠ في المائة من جميع المقيدون في البرنامج.

المادة ١١

٢٥ - يحظر قانون العمل لعام ١٩٩٢ التمييز على أساس نوع الجنس في جميع أشكال العمل، ويحظر أيضا المضايقة الجنسية والتمييز على أساس مسؤوليات الأسرة. وهو ينص أيضا على المساواة في الأجر على الأعمال المتماثلة في القيمة؛ بيد أن المرأة تعمل حاليا بنسب عالية في القطاعات والمهن المنخفضة الأجر

مثل الزراعة والأعمال المنزلية والخدمات الاجتماعية. وقليل من النساء يعملن في القطاع الرسمي، و ١٥ في المائة فقط من أرباب العمل نساء.

٢٦ - وفي عام ١٩٩٤، عين الرئيس لجنة لدراسة حالة العاملين في قطاعي الزراعة والأعمال المنزلية. وعقدت اللجنة جلسات استماع علنية في جميع أنحاء البلد وتلقت معلومات ونتائج بحوث من عدة مجموعات وأفراد، وهي تقوم حالياً بوضع توصياتها. وقد حدد قانون العمل لعام ١٩٩٢ ظروفًا دنيا للعمل ووضع إطاراً للمفاوضات الجماعية، وحظر التمييز وصان حقوق المرأة بما يكفل حصولها على إجازة للأمومة وعودتها إلى العمل بعد ذلك. ولا تغطي استحقاقات الأمومة الوطنية حالياً سوى العاملات أكثر من يومين في الأسبوع لنفس رب العمل، بيد أنه يجري النظر في توسيع تلك التغطية لتكفل حصول عمال المنازل على تلك الاستحقاقات. ولا ينص قانون العمل على إجازة للأبوة كما لا يوجد طلب من الجمهور على تلك الإجازة.

٢٧ - وسعياً إلى حماية الأطفال، يجري حالياً وضع قوانين تنظيمية جديدة بشأن مرفق رعاية الأطفال. بيد أنه ينبغي وضع حوافز لتشجيع أرباب العمل على إتاحة مرافق لرعاية الأطفال في أماكن العمل، فالقليل من أرباب العمل يوفرون مثل تلك المرافق. وتزيد التكاليف العالية لرعاية الأطفال وتركز تلك الخدمات في المناطق الحضرية من الصعوبات التي تواجهها المرأة الريفية للاشتراك في سوق العمل النظامي.

المادة ١٢

٢٨ - وحدت الحكومة الناميبيّة نظام الرعاية الصحية في البلد تحت سلطة مركزية، وأعدت تنظيمه لتحسين الخدمات المقدمة إلى الفئات السكانية التي تحتاجها أكثر من غيرها، مع وضع تشديد جديد على الرعاية الصحية الأولية.

٢٩ - وتزيد أرقام عام ١٩٩١ أن وفيات الرضع في المناطق الريفية، بلغت ٧٢ لكل ١٠٠٠ مولود حياً، وهي أعلى بشكل ملحوظ منها في المناطق الحضرية (٥٥ لكل ١٠٠٠ مولود حياً). ومعدلات الخصوبة أعلى أيضاً في المناطق الريفية، وهي تعكس عموماً تفضيلاً للخصوبة العالية. وتحاول الحكومة التخفيض من تلك المعدلات عن طريق حملات التوعية الموجهة إلى الجمهور، وعن طريق توسيع خدمات تنظيم الأسرة. ويشير معدل حمل المراهقات المرتفع إلى الحاجة إلى المزيد من التثقيف بالحياة الأسرية في المدارس والمزيد من قيام المرافق الصحية بتعميم تلك المعلومات.

٣٠ - وعموماً، فإن استعمال الخدمات المقدمة قبل الولادة وبعدها مرتفع. وقد ارتفعت مستويات التحصين ارتفاعاً ملحوظاً منذ حصول ناميبيا على استقلالها. وتنزع وفيات الرضع إلى الانخفاض مع ارتفاع مستويات تعليم المرأة؛ ولذلك من المتوقع أن يؤدي تحسين حالة المرأة عموماً إلى انخفاض معدل وفيات الرضع. ويتسم معدل العمر المتوقع عند الولادة باختلافات ملحوظة بين المناطق؛ ومن الأسباب الرئيسية

لوفاة الراشدين في المستشفيات، السل، وأمراض الدورة الدموية، والأورام الخبيثة، والإصابات التنفسية الحادة، والملاريا، وارتفاع ضغط الدم.

٣١ - والمرأة مستهدفة بشكل خاص في البعض من المبادرات التي اتخذتها الحكومة في مجال الرعاية الصحية، مثل برنامج صحة الأم والطفل/تنظيم الأسرة، ومبادرة العناية بالطفل والرضيع. وهذه الجهود تكملها أعمال المنظمات غير الحكومية مثل المنظمة النسائية الوطنية الناميبية التي بدأت مشروعاً يرمي إلى تعميق وعي المرأة باحتياجاتها في مجال الصحة، والنهوض بالأُمومة المأمونة.

٣٢ - والإجهاض غير مشروع باستثناء حالات الاغتصاب وبعض الحالات الأخرى التي تتصل بصحة الأم أو الطفل. والعدد القليل من حالات الاجهاض المشروعة التي جرت في ناميبيا قامت به أساساً مثقفات قادرات على الوصول إلى مستشفى وندوهوك الحكومي. وتشير بعض الدلائل إلى أن كلا من الاجهاض غير المشروع وقتل المولودين يمثل مشكلة. ومن المحتمل أن يسن في آخر هذا العام قانون جديد يتعلق بالإجهاض والتعقيم، سيدخل قدراً كبيراً من التحرر في القوانين الحالية.

٣٣ - ويشهد معدل الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب زيادة أسرع لدى النساء منها لدى الرجال، نتيجة للمركز الاجتماعي والاقتصادي الأدنى للمرأة. وينبغي أن يقرن الاهتمام الخاص بالمرأة المصابة بالفيروس/المتلازمة بمحاولات أوسع نطاقاً لتحسين مركزها الاجتماعي - الاقتصادي.

٣٤ - وإضافة إلى مبادرات العمل الإيجابي وغيرها من المبادرات، تسعى الحكومة إلى تحسين مركز المرأة باعتماد قانون للمساواة بين المتزوجين، ينص على أن المرأة المتزوجة لم تعد بحاجة إلى الحصول على موافقة زوجها قبل الدخول في اتفاق اقتراض.

٣٥ - والعديد من مشاريع توليد الدخل التي يمولها المانحون، والموجهة إلى المرأة، تديم الصورة النمطية لكل من الجنسين بالتشديد على المهارات التقليدية للمرأة مثل الخياطة والطبخ. وعادة ما لا تولي هذه المشاريع اهتماماً كبيراً بدراسات الجدوى وبناء القدرات.

٣٦ - وقد حددت دراسة عن الإجراءات الحالية المتبعة في إنفاذ النفقة على الأطفال مجالات بحاجة إلى تحسين، وتقوم لجنة حكومية بالنظر فيها حالياً. وتوجد مساعدات على الإنفاق تقدم إلى الأسر المعوزة، بيد أن تلك القوانين موروثة عن جنوب أفريقيا وهي تميز على أساس نوع الجنس والعرق. ويجري حالياً النظر في اعتماد قانون جديد يعالج تلك المشكلة ويكفل توجيه المنح إلى الأسر المعيشية التي تحتاجها أكثر من غيرها.

٣٧ - وتمثل المرأة الريفية أكبر فئة ديمغرافية في ناميبيا، إذ تشكل حوالي ثلث السكان. ورغم أن ناميبيا حققت منذ الاستقلال تقدماً كبيراً في مجال تحسين الأحوال المعيشية لسكانها في الريف، فإن الحالة تتطلب المزيد من التحسين. والمرأة الريفية محرومة جداً من حيث الوصول إلى الأرض، والعمل، والخدمات

والأصول الزراعية، والموارد الطبيعية، والعمالة، وهي غير موجودة عمليا في هياكل اتخاذ القرارات والقيادة. ومعالجة أوجه الاختلال هذه تتطلب وقتا طويلا، ولكن هناك عددا من برامج الحكومة التي تستهدف المرأة، منها برنامج وضعته منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة للتشجيع على التخطيط والبرمجة بشكل يراعي احتياجات المرأة، ويسعى إلى تعزيز الأمن الغذائي للأسر المعيشية، لا سيما خلال فترات الجفاف. ولهذه البرامج أهمية حاسمة بالنسبة للمرأة الريفية بسبب دورها في زراعة الكفاف. وستستفيد المرأة الريفية أيضا من أحكام العمل الإيجابي لقانون التعاونيات. وقد بذلت الحكومة الناميبية جهودا خاصة ليستفيد السكان الريفيون من عدة برامج، يستعمل بعضها موظفي الإرشاد الريفي، وهي تتخذ خطوات لرصد أثر تلك الجهود على المرأة في الريف.

٣٨ - وتوزع الأراضي المجتمعية في المناطق الريفية عن طريق السلطات العرفية وليس للمرأة الريفية في بعض المناطق حقوق مباشرة في الأرض. وتجري منذ عام ١٩٩٦ مناقشة السياسة العقارية الوطنية، بالتشاور مع المنظمات غير الحكومية، وتسعى المناقشة إلى منح المرأة المساواة مع الرجل فيما يتعلق بجميع الحقوق لكفالة تمثيل المرأة في المستقبل في المجالس الإقليمية والمحلية التي تعنى بالأرض.

٣٩ - والحكومة رب العمل الرئيسي للمرأة الريفية. والعمالة في القطاع الخاص تقتصر على العمل بأجور منخفضة في الصياعات التجارية وأعمال البناء. ومن الصعب أن تجد المرأة الريفية أعمالا مهنية لانخفاض مستوى تعليمها. ولعدم توافر مرافق رعاية الأطفال في المناطق الريفية. ورغم بروز قطاع غير نظامي نشط منذ الاستقلال، فإن الرجل يسيطر على الأنشطة المدرة للدخل. وتشترك المرأة في المشاريع المجتمعية التي تنشئها الكنائس، والمنظمات غير الحكومية، وإدارات الحكومة، بيد أن هذه المشاريع تتركز في المراكز الريفية.

٤٠ - ويسهم القانون الجديد المتعلق بالسلطات التقليدية في تمكين المرأة الريفية عن طريق تنفيذ برامج العمل الإيجابي لفائدة المرأة. وتشترك المنظمات الناميبية غير الحكومية في الجهود الرامية إلى إنشاء حركة نسائية ريفية، وإن كانت المشاورات لا تزال في المرحلة التمهيديّة. ويمثل عدم المساواة بين الجنسين في الإرث، وفقا للقانون العرفي، مشكلة في بعض المجتمعات المحلية؛ ويجري جمع بيانات تفصيلية تمهيدا لإصلاح القانون في هذا المجال.

٤١ - وينص القانون المدني على أن سن الرشد هي ٢١ سنة لكل من الرجل والمرأة. وقد وافق البرلمان على قانون المساواة بين المتزوجين. وينص هذا القانون على أنه يتعين على المتزوجين وفقا لنظام الملكية المشتركة أن يتشاورا قبل القيام بأية صفقة كبيرة، وعلى اللجوء إلى وسائل الانتصاف عندما يمتنع أحد الزوجين لأسباب غير وجيهة، عن الموافقة على صفقة ما. أما المتزوجين خارج نظام الملكية المشتركة فلكل منهما سلطة مستقلة على ملكيته.

٤٢ - وينص القانون أيضا على المساواة في حضانة الأطفال المولودين في زواج مدني أو عرفي؛ وبإمكان كل من الزوجين أن يمارس سلطات الحضانة بشكل مستقل، بيد أن موافقة كل من الأبوين لازمة لاتخاذ

القرارات الهامة. وينص القانون أيضا على استقلالية مقر إقامة الزوجة عن مقر إقامة الزوج في كل من الزواج المدني والعرفي؛ ومقر إقامة الأطفال هو المكان الأكثر صلة بهم.

٤٣ - وتختلف القوانين العرفية بشأن سن الرشد بين مجتمع محلي وآخر. وللمرأة المتزوجة وفقا للقوانين العرفية سلطات مستقلة لاتخاذ القرارات في بعض المجالات، بيد أنها غالبا ما تخضع لزوجها أو للذكور من أقاربها فيما يتعلق بالجوانب الهامة في حياتها. ورغم أن أجزاء من قانون المساواة بين المتزوجين ينطبق على الزواج العرفي، فإن الحكومة بصدد وضع استراتيجية لتعزيز إصلاح القانون فيما يتصل بالقوانين العرفية، مع إيلاء اهتمام خاص بمسائل الإرث.

٤٤ - وينص الدستور الناميبي صراحة على حماية الأسرة بوصفها الوحدة الأساسية للمجتمع، دون تحديد مفهوم الأسرة بوضع تعريف له. وكثيرا ما يختلط الزواج المدني بالعرفي وغالبا ما يمتد مفهوم الأسرة ليشمل الأقارب غير المباشرين. والمعاشرة موجودة وكثيرا ما يولد الأطفال خارج نطاق الزواج. وتعدد الزوجات ممارسة موجودة في بعض المناطق.

٤٥ - ويشترط الدستور، في الزواج موافقة الرجل والمرأة موافقة حرة كاملة. وينبغي إطلاع كل من الرجل والمرأة على ما يترتب على الزواج من نتائج فيما يتعلق بالملكية؛ ويتطلب حدوث تغييرات ذات معنى في علاقات القوة داخل الأسر حدوث تغيير في نظرة الناس إلى المرأة.

٤٦ - وقانون الطلاق في ناميبيا، وإن لم يكن تمييزيا، فقد تجاوز الزمن وهو بحالة إلى إصلاح. وقد تمكنت نساء عديدات من الحصول على مساعدة قانونية في إجراءات الطلاق، لا سيما في حالات العنف العائلي. وتقوم لجنة إصلاح القانون والتنمية بإجراء بحوث عن المواقف من الطلاق وسير محاكم الطلاق.

٤٧ - والتمييز على أساس نوع الجنس في الإرث في القانون المدني ليس صريحا، بيد أن هناك فروقا اجتماعية خلفتها فترة الفصل العنصري ينبغي إزالتها. وتقوم لجنة إصلاح القانون والتنمية بالتحقيق في مشاكل التمييز في الإرث وفقا للقانون العرفي.

٤٨ - وينص قانون المساواة بين الأشخاص المتزوجين على تساوي سلطات الأمهات والآباء في كل من الزواج المدني والعرفي. وللأم حقوق أكبر في حالة الأطفال المولودين خارج إطار الزواج. ويشدد مشروع قانون مركز الأطفال القانوني، الذي يجري النظر فيه حاليا، على حالتهم من زاوية حقوق الطفل بدلا من التضارب بين حق كل من الأبوين.

٤٩ - وتوجد بعض القيود على قدرة المرأة على التحكم في خصوبتها، بما في ذلك القيود على الإجهاض، والضغط الاجتماعي التي تدفعها إلى إنجاب الأطفال، والمعلومات الخاطئة عن وسائل منع الحمل. وقد أثمرت مبادرة الحكومة المتعلقة بالأمومة الآمنة زيادة ملحوظة في إقبال النساء على استعمال خدمات تنظيم

الأسرة. ويمكن تحقيق المزيد من التقدم عن طريق تثقيف الجماهير، والقضاء على الصور النمطية لدور كل من الجنسين، وإدخال تحسينات عامة على مركز المرأة.

٥٠ - وللمرأة المتزوجة الحق في الاحتفاظ باسم أبيها إذا ما رغبت في ذلك، وفي اختيار مهنتها. وقد أزيلت بعد الاستقلال بقليل جميع أشكال التمييز في قوانين الضرائب بين الجنسين وبين المتزوجين وغير المتزوجين.

٥١ - والأحداث بحاجة إلى موافقة أبويهم لعقد زواج مدني. والسن الأدنى للموافقة على الزواج هي ١٨ سنة لكل من الرجال والنساء. ولا توجد سن دنيا للزواج في القانون العرفي، بيد أن سن المرأة في أول زواج لها ينزع إلى الارتفاع. وبعد أن تكتمل البحوث المتعلقة بالزواج العرفي، سيصبح قيد الزواج العرفي إجباريا.

٥٢ - وتجري في جميع أنحاء ناميبيا حلقات عمل لتنفيذ منهاج عمل مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بالمرأة، ويجري وضع برامج محلية على صعيد المجتمعات المحلية لتنفيذه. بيد أن تنفيذ الاتفاقية ومنهاج العمل يعوقهما نقص الأموال. وكانت ناميبيا قد حددت في عام ١٩٩٣، قبل المؤتمر، تسعة مجالات قطاعية تهم عملية تمكين المرأة؛ والتزمت خلال المؤتمر التزاما صارما بتوجيه اهتمام خاص إلى مجالات تعليم البنات وتدريبها؛ والمرأة والقانون؛ والعنف ضد المرأة والأطفال؛ والصحة. ووضعت وزارة التعليم الأساسي والثقافة برنامجا لاختيار مواد تدريبية ستستعمل في تثقيف الكبار في مجال المساواة بين الجنسين، وإدخال عنصر نوع الجنس في برامج تدريب المدرسين. وهي تنظم حلقات دراسية تدريبية في مجال الأعمال التجارية، وتقدم حوافز إلى البنات لمواصلة التعلم في مجالات الرياضيات والمجالات المتصلة بالعلوم. ووضع في جامعة ناميبيا برنامج بحثي للتدريب على مسائل نوع الجنس، يتضمن بحوثا تتعلق بالممارسات التقليدية، والأمن الغذائي، ومنهجية البحوث المتعلقة بنوع الجنس.

٥٣ - ورغم أن ناميبيا قطعت أشواطاً كبيرة في تحسين حالة المرأة، فإن تحقيق المساواة بين الجنسين على جميع الجبهات سيستغرق وقتاً طويلاً؛ وليس بإمكان الحكومة أن تحقق مثل هذا التغيير بمفردها، وسوف تحتاج إلى مساعدة المنظمات غير الحكومية.

مسائل عامة

٥٤ - السيدة أباكّا: أعربت عن ارتياحها لأن ناميبيا صدقت على الاتفاقية دون تحفظ. وقالت إن التقرير يعطي وصفاً صريحاً للإنجازات التي تحققت وللصعوبات القائمة. وواضح أن هناك إرادة سياسية لكفالة احترام حقوق الإنسان لجميع المواطنين الناميبيين.

٥٥ - والتقرير لا يشير إلى أي من التوصيات الـ ٢٢ العامة التي قدمتها اللجنة؛ وينبغي للتقرير القادم أن يأخذ في اعتباره تلك التوصيات.

٥٦ - وبالرغم من أشكال الحماية المؤسسية والتشريعات الجديدة، من الواضح أن المرأة في ناميبيا، مثلما هو الحال في البلدان الأفريقية الأخرى، لا تزال تواجه تمييزا مستمرا نابعا من التقاليد الراسخة والقوانين العرفية. وهناك عدد كبير من النساء يفتقرن إلى القدرة الاقتصادية، وبما أنهن يسعين أساسا إلى تحقيق البقاء، فإنه ليس بإمكانهن تحقيق التطلعات الواردة في الاتفاقية. ويجب بذل المزيد من الجهود لإعادة النظر في الأدوار التقليدية لكل من المرأة والرجل في الأسرة التي تمثل المستوى الأول لاتخاذ القرارات.

٥٧ - السيدة سينيجيورجيس: قالت إن ناميبيا صدقت منذ حصولها على الاستقلال في عام ١٩٩٠ على الاتفاقية وبذلت جهودا كبيرة لتحسين مركز المرأة. وأعربت عن ارتياحها لاشتراك المنظمات غير الحكومية اشتراكا مباشرا في إعداد التقرير.

٥٨ - وقالت إن إنشاء منصب لأمين المظالم في إدارة شؤون المرأة، ومكاتب إقليمية ومراكز معنية بالإساءة إلى المرأة والأطفال أمر مشجع. ومثلما هو الحال في البلدان الأفريقية الأخرى، تمثل الممارسات التقليدية الراسخة عائقا أمام تنفيذ الاتفاقية. وينبغي لحكومة ناميبيا أن تلتزم الحذر الشديد في محاولتها استئصال جذور تلك الممارسات، وينبغي لها أن تواصل توعية الجمهور بهذه المسائل.

٥٩ - السيدة برنارد: أعربت عن تقديرها لشمول التقرير ودقة تفاصيله، وعن ارتياحها لتصديق حكومة ناميبيا على الاتفاقية وإعدادها التقرير في وقت قصير بعد حصولها على الاستقلال، ولإنشائها إدارة لشؤون المرأة، ولاهتمامها الخاص بإصلاح القانون في مجال مسائل نوع الجنس، كما يتضح من إنشاء هيئة مثل اللجنة المعنية بالمرأة والقانون. وقالت إنها تتطلع إلى القضاء تدريجيا على التمييز ضد المرأة في الزواج المدني والعرفي بعد سن قانون المساواة بين الأشخاص المتزوجين، وأثنت على تعيين امرأة أمينة للمظالم. وأعربت أيضا عن الأمل في أن يمهد تعيين ناميبيا لأول امرأة قاضية السبيل للمزيد من تعيين النساء في القضاء.

٦٠ - السيدة لين شانغهي: ضمت صوتها إلى زميلاتها في الشاء على حكومة ناميبيا لإعدادها تقريراً على هذه الدرجة من التفاصيل بعد فترة وجيزة من حصول البلد على استقلاله. وأعربت أيضا عن تقديرها العميق لرئيس ناميبيا نوجوما لإعداده مقدمة التقرير، وأعربت عن الأمل في أن يواصل دعمه للنهوض بالمرأة الناميبية وبإدارة شؤون المرأة.

المادة ٢

٦١ - السيد عويج: هنأت حكومة ناميبيا على ما بذلته من جهود في مجال إصلاح القانون وتحسين حالة المرأة في ذلك البلد، بيد أنها لا حظت أن استمرار التضارب بين القانون العرفي والقانون المدني يديم التمييز ضد المرأة. وقالت إنه ينبغي لإدارة شؤون المرأة والمنظمات غير الحكومية أن تحث الحكومة على إعادة النظر في التشريعات في هذا المجال للتوفيق بين القانون والممارسات العرفية وبين القانون المدني

بشكل يقضي على ذلك التمييز. وأعربت أيضا عن أملها في أن يزداد عدد النساء القضاة، وأن تصبح المؤسسات القانونية في ذلك البلد أرهف وعيا بحالة المرأة.

٦٢ - السيدة يونغ شونج كيم: سألت متى سيتمكن إصلاح الصور النمطية والقوانين الحالية بشأن الجرائم الجنسية، وكم من امرأة عينت في لجنة إصلاح القانون والتنمية، وكيف تقوم اللجنة بأعمالها.

٦٣ - السيدة كارترايت: أيدت آراء زميلاتها فيما يتعلق بالتقدم المثير للإعجاب الذي تحقق في اتجاه المساواة بين المرأة والرجل في ناميبيا، وسألت عن التدابير التي يجري اتخاذها للتوعية بأهمية تصديق ناميبيا على الاتفاقية، وهل تواجه المرأة في ناميبيا قيودا مالية عند محاولة تقديم شواغلها أمام القضاء، وهل توجد مساعدة قانونية لها في ذلك. وسألت إن كان يوجد برنامج منظم لاستعراض القوانين العرفية وحظر ما يتناقض منها مع الدستور النامبيي الجديد ومع الاتفاقية، وهل أن الحكومة تعترف بالتزامها بموجب القانون الدولي بحظر تلك القوانين، وإلى أي مدى تسود الاتفاقية في تفسير المحاكم للتناقض بينها وبين القوانين العرفية أو التقليدية، وهل أن التقدم الذي ذكر أن المرأة أحرزته مؤخرا في المحاكم المجتمعية في إحدى مناطق البلد، يتجاوز تلك المنطقة. وفيما يتعلق بالمادة ٧ أعربت عن ابتهاجها بتعيين أول امرأة قاضية في ناميبيا، بيد أنها شددت على أهمية اتخاذ تدابير نشطة لتعزيز اشتراك المرأة اشتراكا أوسع في النظام القانوني، وسألت هل توجد أية تدابير من ذلك النوع يجري التفكير في اتخاذها.

٦٤ - السيدة فيرار: ضمت صوتها إلى زميلاتها في الشناء على حكومة ناميبيا وإدارة شؤون المرأة لشمول التقرير وتفاصيله، بيد أنها سألت إن كانت أعمال اللجنة المعنية بالمرأة والقانون، التي أنشئت حديثا، وغيرها من المنظمات المعنية بحقوق المرأة، تتأثر بقلّة الموظفين، وهل يوجد برنامج يرمي إلى التعريف بأحكام الدستور الجديد المتعلقة بمساواة المرأة ورصد تطبيقها.

٦٥ - السيدة رييل: أعربت عن تقديرها للإجراءات التي اتخذتها حكومة ناميبيا، مثلما ورد في التقرير. وفيما يتعلق بالنزعة إلى طغيان مسائل حقوق الإنسان عموما على مسائل المساواة بين الجنسين، سألت إن كان أمين المظالم يعتزم التركيز على مسائل نوع الجنس في حد ذاتها. واقترحت أيضا أن تقوم اللجان القطاعية التسع المعنية بنوع الجنس، الوارد وصفها في التقرير، بتعزيز التشاور فيما بينها، واشتراك أمين المظالم في ذلك.

٦٦ - السيدة خافات دي ديوس، المقررة: أعربت عن تقدير اللجنة لجودة التقرير، والتزامه بالمبادئ التوجيهية التي وضعتها اللجنة، ولاشتراك المنظمات غير الحكومية النشط في إعدادده. وقالت إن رفع مستوى إدارة شؤون المرأة إلى مستوى الوزارة يدعو إلى الإعجاب ويدل على الرغبة السياسية لحكومة ناميبيا في تحقيق المساواة بين الجنسين.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٠